"نحو تعليم مصري جديد لمجتمع مصري جديد"

"Towards a New Egyptian Education for a New Egyptian Society"

أ. د / حسن شحاته

أستاذ المناهج وطرق التدريس

كلية التربية– جامعة عين شمس

مستخلص:

هدفت هذا الورقة إلي السعي نحو تعليم مصري جديد في ضوء تأكيد البنك الدولي علي أهمية تطوير مخرجات العملية التعليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخفض الفقر التعليمي إلى النصف، وتحسين جودة المعلم، وزيادة جاهزية الفصول الدراسية، وتوفير بيئة آمنة للتعلم وتطوير الهيكل الإداري للتعليم وصولاً إلى التعليم للجميع.

وقد سعت تلك الورقة لتحقيق ذلك من خلال الإشارة إلى أهمية الفصول الذكية "التي طبقتها مصر في بعض المدارس للقضاء على كثافة الفصول" وكذلك الاشارة إلى مشروع المدارس المصرية اليابانية والتي أصبحت واقعاً داخل منظومة التعليم المصرية.

الكلمات المفتاحية : (تعليم – مجتمع مصرى جديد)

Abstract

The paper aimed to seek a new Egyptian education in light of the World Bank's emphasis on the importance of developing the outputs of the educational process to achieve the goals of sustainable development and reduce educational poverty in half, improve teacher quality, increase classroom readiness, provide a safe environment for learning and develop the administrative structure for education to access education for everyone.

And it sought to achieve this by referring to the importance of smart classes "that Egypt applied in some schools to eliminate classroom density," as well as referring to the Egyptian-Japanese schools project, which has become a reality within the Egyptian education system.

Keywords: (Education - New Egyptian Society)

"نحو تعليم مصري جديد لمجتمع مصري جديد"

أكد البنك الدولي أهمية تطوير مخرجات العملية التعليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وخفض الفقر التعليمي إلى النصف، وتحسين جودة المعلم، وزيادة جاهزية الفصول الدراسية، وتوفير بيئة آمنة للتعلم وتطوير الهيكل الإداري للتعليم وصولاً إلى التعليم للجميع.

إن مؤشر الفقر التعليمي الذي أطلقه البنك الدولي بالتعاون مع اليونسكو يقيس قدرة الطلاب دون العشر سنوات على القراءة والفهم، ومؤشر الفقر التعليمي في الدول الغنية يصل إلى 9% بينما يصل في الدول الفقيرة إلى 80%. ومن المقدر حسب النهج التعليمي الجديد أن ينخفض الفقر التعليمي إلى 40% بحلول عام 2030م.

وهذه النسبة غير مقبولة اقتصادياً لأنها تعني إهدار الموارد البشرية وهو ما يتطلب سياسة تعليمية جديدة لتطوير مهارات التعليم والمهارات الاجتماعية والشخصية، وقد بحثت مصر والمغرب فقط في تقديم تعليم جديد.

وتقديم تعليم جديد في مصر بدأ منذ ديسمبر 2014، حيث أطلق السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي شعار (نحو مجتمع مصري يتعلم ويفكر ويبتكر). بدأ التطوير بتوفير 2.16 مليار دولار إجمالي التمويلات الدولية بالتعاون مع شركاء التنمية، وبدأ التطوير باتاحة بنك المعرفة، ووضع خطة مدروسة ومحددة بالاعتماد على التكنولوجيا، والإفادة من تجارب الدول في تدريب المعلمين على طرق التدريس الحديثة.

وهناك تقبل كبير بين الطلاب أكثر من أولياء الأمور، ولا تزال هناك مشكلات تتمثل في ارتفاع كثافة الفصول، ونقص أعداد المعلمين.

ووزارة التربية والتعليم لا تعمل بمفردها، ولكن بالتعاون مع مختلف الوزارات والهيئات المصرية حتى نصل إلى(جيل شغوف بالعلم والتعليم والمعرفة يستطيع المنافسة في القرن الحادي والعشرين)، إن مصر تعمل في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتطوير التعليم لضمان محاور رئيسة أهمها: تحسين منظومة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتنمية مهارات المعلمين وقدراتهم، وتطوير وسائل التدريس للطلاب، وتكثيف استخدامات التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية ووضع نظم متقدمة وفعالة للتقييم والمتابعة من أجل ضمان التطوير المستمر، وزيادة الوصول إلى الخدمات التعليمية للمحافظات والمناطق الأكثر احتياجاً من خلال التوسع في إنشاء المدارس المجتمعية.

وقد حرصت مصر على أن تكون من الدول الرائدة التي شاركت مع البنك الدولي في مشروع (رأس المال البشري) وأهمية القطاع الخاص من أجل تهيئة الموارد المالية اللازمة لتعزيز القدرات المؤسسية، وللمشاركة مع الحكومة، والقيام بدور مساند لمستهدفات الحكومة.

وبشهادة البنك الدولي: مصر حققت نتائج جيدة وناجحة في تطوير العملية التعليمية تساعد في خفض معدل البطالة، وإيجاد فرص عمل أفضل، وتحويل العملية التعليمية لكل فئات المجتمع والعمل من أجل الحصول على مخرجات العملية التعليمية التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل، كما أن مصر أدخلت اصلاحات عديدة على نظام التعليم أهمها: التوسع في الاعتماد على أدوات التعليم الرقمية، والتوسع في التنمية الاقتصادية.

وتعتبر منظومة تطوير التعلم في مصر من أكبر المشاريع القومية وتهدف لإعادة الدولة على خريطة التصنيفات الدولية المتقدمة لتطوير منظومة التعليم والتي بدأت عام 2014م منذ مبادرة "نحو مجتمع يتعلم ويفكر ويبتكر". وإنشاء بنك المعرفة المصري عام 2016م كان أولى ثمار هذه المبادرة، وبنيت فكرته على أساس تكوين محتوى معرفي عالمي في جميع المجالات ولكافة الأعمار باستخدام التكنولوجيا مع اتاحة مصادر المعرفة لـ 200 مليون مصري وبدون أي تكلفة.

عملت مصر على إعادة النظر في منظومة التعليم القديمة بصفة عامة لرفع مستوى مصر في التصنيفات العالمية في هذا المجال والعمل على بناء نظام تعليم عصري لاستبدال النظام القديم، وأثبتت التجربة عدم جدوى النظام القديم. كما أثبتت عدم جدوى استمرار تحسين التعليم القديم، ومن هنا بدأت فكرة ولادة منظومة التعليم الجديد التي بدأت بمرحلة رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي وذلك في سبتمبر 2018.

وبالتوازن مع إعادة بناء التعليم منذ المراحل الأولى، بدأت الوزارة في تغيير نظام التقييم في مرحلة الثانوية بهدف استعادة التعلم للأجيال التي لم تلحق بالنظام الجديد، واختبار قدراتهم على فهم نواتج التعلم سعيا إلى تحقيق "رؤية مصر 2030"، مشيرا إلى أن المنافسة الآن بين الدول ليست مادية، وإنما أصبحت منافسة في مدى القدرة على الابتكار والإبداع والبحث العلمي.

وقد أشاد البنك الدولي بالتجربة المصرية المتعلقة بتطوير التعليم والذي اعتبرها من أنجح التجارب في العالم. كما حرص على تشجيع الدول على اعتبار التجربة المصرية "خريطة طريق ملهمة" لها في تطوير منظومة التعليم، وطلبت بعض الدول المشاركة في بنك المعرفة المصري، وأيضا التعرف على منظومة

الامتحانات الإلكترونية، وهو ما يؤكد أن مصر تستعيد قوتها الناعمة من خلال منظومة تطوير التعليم ورغبة الدول في الاستفادة من هذه التجربة.

-الفصول الذكية:

الفصول الذكية "طبقتها مصر في بعض المدارس للقضاء على كثافة الفصول"، وهناك دول أخرى طلبت المساعدة المصرية في بناء المدارس، وتزويدها بالمناهج الدراسية، موضحاً أن البنك الدولي أعطى مهلة لمدة شهر للدول التي طلبت مساعدة مصر لوضع الخطة المطلوبة والتي يجب أن تكون مستمدة من التجربة المصرية، وأكد أنه لابد من تغيير الثقافة الموجودة تجاه بعض المفاهيم.

إن مستوى المناهج الجديدة التي تدرس الآن في المدارس المصرية من أفضل المناهج التي تدرس على مستوى العالم، وهي مناهج خاصة بمصر تم إعدادها بعد التعرف على مناهج الكثير من الدول المتقدمة في العملية التعليمية، ويعتبر مركز تطوير المناهج بوزارة التربية والتعليم الفني هو الجهة المعتمدة للمناهج بالتعاون مع كبرى المؤسسات التعليمية الدولية.

كما تم اعداد إطار عام للمناهج الجديدة وفق اختيارات عصرية للمهارات المستهدفة، مع الاستعانة بخبراء دوليين لبناء المناهج الجديدة وفق الإطار الذي وضعته الوزارة، وبالإضافة إلى العمل مع مؤسسات كبرى من الولايات المتحدة الأمريكية وفلندا وفرنسا وسينغافوره وغيرها، وكما أن المركز يضم أساتذة في بناء المناهج من جميع الجامعات وتم التوصل في النهاية إلى منتج مصري 100% نمتلك ملكيته الفكرية.

أن الكتب الجديدة ترسخ الهوية المصرية ومتسقه مع المعايير العالمية لأنه تم إعدادها مع دول تحتل المراكز الأولي في التصنيفات العالمية الخاصة بالتعليم، مشيرًا إلى أن هذه الكتب استثمار لمصر لمدة 50 عامًا على الأقل.

وتبني الوزارة مناهج جديدة وهو الطريق الأصعب، وتم الانتهاء من بناء مناهج خمس سنوات دراسية كاملة من أصل (14) سنة، وسيتم الإسراع في بناء المناهج الجديدة خاصة بالـ (9) سنوات الدراسية الباقية خلال ثلاث سنوات بتكليف رئاسي، لافتاً إلى أن هناك 6.5 مليون طالب مطبق عليهم نظام التعليم الجديد في مرحلة الروضة والصفين الأول والثاني الابتدائي، والحكم على نجاح المنظومة الجديدة يكون وفق طرق معيارية لقياس النجاح الأكاديمي.

لقد أصبح مشروع المدارس المصرية اليابانية واقعاً داخل منظومة التعليم المصرية باعتباره نموذج خاص لتطوير التعليم المصري حيث انطلقت الدراسة في 35 مدرسة مصرية يابانية في 19 محافظة عام

2016، وتتكون المدرسة من 22 فصلاً دراسياً لرياض الأطفال والتعليم الأساسي، وتقع على مساحة 2000 متر وبها ملاعب على مساحة 1500 متر، وبلغت تكلفة المدرسة 30 مليون جنيه في إطار المشروع.

وقد جاءت تكليفات القيادة السياسية ببناء مدارس وتطبيق التجربة عقب زيارة الرئيس السيسي لليابان، وتركز التجربة في الأساس على بناء الشخصية لدى الطفل وقد بذلت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وهيئة الأبنية التعليمية مجهوداً كبيراً في بناء المدارس اليابانية والتجربة تساهم في تعلم الطالب مجموعة من المبادئ والقيم غير موجودة في مدارسنا حالياً، أبرزها العمل الجماعي والنظافة وتقبل الآخر.

وفلسفة التجربة اليابانية تعتمد على تطبيق أنشطة التوكاتسو داخل الفصل والتوكاتسو أحد الركائز الأساسية للتعليم الشامل للطفل في اليابان، وهدفها خلق مناخ مرغوب فيه بين الطلاب من أجل المشاركة وخلق حياة أفضل داخل الفصل والمدرسة والعمل على تطوير موقف إيجابي من جانب الطلاب للتعامل مع مختلف القضايا في الفصل والمدرسة، وكذلك خلق موقف إيجابي، وتعمل أنشطة التوكاتسو على بناء علاقات إنسانية جيدة للارتقاء بالطفل، والتوكاتسو أنشطة لا يتم ادراجها في اطار المواد الدراسية، ولا تتمثل أهداف الأنشطة الخاصة في تغيير سلوكيات للأطفال داخل المدرسة فحسب، بل تمتد إلى المنزل والمجتمع خارج نطاق المدرسة.

أما إنشاء المدارس اليابانية تم وفق تصميمات وطراز دولي ومعايير عالمية، وتصميم المدارس تم لجذب الأطفال وممارسة الأنشطة، وقد اهتم المبنى المدرسي بوجود فراغات كبيرة لممارسة الأنشطة ومعايير الفراغات والتجهيزات تحاكي المساحات المخصصة للطفل في المدارس الدولية وفصول المدرسة مجهزة على أعلى مستوى بكافة الامكانيات المتاحة، وفرش الفصول تم للتناسب مع النظام الجديد للتعليم، وتزويد الفصول بالسبورات المغناطيسية والعادية؛ لتتناسب مع الأنشطة.

إن ولي الأمر يشارك 20 ساعة خلال العام الدراسي في خدمة المدرسة وهناك في قرابة 1000 معلم ومدير ووكيل تم اختيارهم للعمل في تلك المدارس، وهناك 56 نشاطاً خاصاً بالتوكاتسو داخل المدرسة ومهام للتلميذ بالمنزل، وعدد التلاميذ في المرحلة الأولى 36 داخل الفصل، ويبدأ اليوم الدراسي في السابعة والنصف صباحاً بالنسبة للمعملين، ويبدأ اليوم الدراسي في السابعة والنصف صباحًا بالنسبة للمعملين، ويشمل اليوم الدراسي 4 وحدات في منظومة المدارس اليابانية، الوحدة الأولى (90) دقيقة تشمل استراحة دخول دورة المياه، والوحدة الثانية (90) دقيقة تشمل فترة دخول دورة المياه والوحدة الثالثة (90) دقيقة والرابعة (90) دقيقة تشمل التعلم من خلال اللعب، وقد تم تخصيص 10 دقائق اجتماع في الفصل ثم تبدأ الوحدة الأولى.

وقد حددت الوزارة وحدة إضافية تطوعية خارج المنهج، تطبق من وقت لأخر بواسطة الآباء لمدة (90) دقيقة، ثم استراحة لمدة 15 دقيقة للمعلمين، واجتماع يضم تحضير الدروس والتدريب لمدة 75 دقيقة، والدراسة في المدارس اليابانية باللغة العربية، ويدرس الطالب اللغة الإنجليزية منذ البداية ويدرس العلوم والرياضيات بالإنجليزية بداية من الصف الأول الإعدادي، ولا توجد لغة يابانية في التدريس للطلاب ويوجد تقييم للطلاب من فترة لأخرى.

إن المدارس اليابانية تجربة واعدة، وتمنح شهادة مصرية بمناهج مصرية ولكن بأسلوب ياباني.